مذكـــرة إخباريـــــة
حول نتائج بحوث الظرفية المتعلقة بإنجازات الفصل الأول لسنة 2010
وتوقعات الفصل الثاني لسنة 2010

تهم بحوث الظرفية الاقتصادية المنجزة دوريا من طرف المندوبية السامية للتخطيط، والتي تستقى نتائجها من تصريحات مسؤولي المقاولات، قطاعات الصناعة التحويلية والبناء والأشغال العمومية والمعادن والطاقة. وقد أنجزت أشغال تجميع المعطيات في الفصل الثاني من سنة 2010 قصد رصد التطور الحاصل في إنتاج هذه القطاعات خلال الفصل الأول لسنة 2010 مقارنة مع الفصل السابق، وكذا التوقعات الخاصة بالفصل الثاني لسنة 2010. ويستخلص من هذه البحوث النتائج التالية:

1. المنجزات خلال الفصل الأول من سنة 2010

تبين نتائج هذه البحوث أن قطاع البناء والأشغال العمومية قد عرف تحسنا خلال الفصل الأول لسنة 2010 مقارنة مع الفصل السابق، حيث أن 51% من مسؤولي المقاولات صرحوا بارتفاع الإنتاج، و36% منهم أكدوا استقراره، فيما صرح 13% منهم بانخفاضه. ويعزى هذا التحسن، حسب نفس المسؤولين، إلى التطور الإيجابي الذي تكون قد سجلته بالأساس أنشطة "الأشغال البنائية الضخمة" و"الأشغال المختصة في الهندسة المدنية".

كما عرف قطاعي الطاقة والمعادن حسب تصريح أرباب المقاولات، تحسنا في الإنتاج خلال الفصل الأول لسنة 2010، نتيجة الارتفاع الحاصل في إنتاج "تكرير البترول" بالنسبة لقطاع الطاقة، وفي إنتاج "المعادن غير الحديدية" بالنسبة لقطاع المعادن.

وفيما يخص قطاع الصناعة التحويلية، فقد شهد حسب تصريح أرباب المقاولات انخفاضا خلال الفصل الأول لسنة 2010 مقارنة مع الفصل السابق، حيث أن 54% من مسؤولي المقاولات صرحوا بانخفاض الإنتاج، و 22% منهم أكدوا ارتفاعه، فيما صرح 24% منهم باستقراره. ويعزى هذا التراجع بالأساس إلى الانخفاض في الإنتاج الذي يكون قد سجل على صعيد" الصناعات الغذائية" و" المنتجات الكيماوية و الشبه كيماوية " و" منتجات معدنية (دون آلات و معدات النقل)".

وفيما يتعلق بوضعية دفتر الطلب خلال الفصل الأول لسنة 2010 مقارنة مع الفصل السابق، صرح 97% من مسؤولي مقاولات قطاع المعادن و73% من مسؤولي مقاولات قطاع الطاقة و52% من مسؤولي مقاولات قطاع الصناعة التحويلية و37% من مسؤولي مقاولات قطاع البناء والأشغال العمومية أنها في مستوى عادي. في المقابل اعتبر هذا المستوى ضعيفا من طرف 39% من مسؤولي مقاولات قطاع الصناعة التحويلية و 27% من مسؤولي مقاولات قطاع الطاقة و26% من مسؤولي مقاولات قطاع البناء والأشغال العمومية.

وفيما يخص التشغيل، توضح نتائج البحث أن عدد المشتغلين في قطاع البناء والأشغال العمومية يكون قد عرف إجمالا ارتفاعا خلال الفصل الأول لسنة 2010 مقارنة مع الفصل الرابع لسنة 2009، بينما يكون قد عرف هذا العدد انخفاضا في قطاعات الطاقة والمعادن والصناعة التحويلية.

من جهة أخرى، تبين نتائج البحث أن هامش قدرة الإنتاج غير المستعملة للمقاولات خلال الفصل الأول لسنة 2010، يكون قد بلغ نسبة 33% في قطاع البناء والأشغال العمومية و23% في قطاع الصناعة التحويلية و 14% في قطاع المعادن و11% في قطاع الطاقة. وتجدر الإشارة إلى أن أكبر نسبة ارتفاع لهامش قدرة الإنتاج غير المستعملة يكون قد تم تسجيلها على مستوى "منتجات من المطاط أو البلاستيك" (42%) وأضعف هامش على مستوى " أجهزة كهربائية و إلكترونية " (11%).

2.التوقعـــــات الخاصة بالفصل الثاني لسنة 2010

فيما يخص التوقعات الخاصة بالفصل الثاني لسنة 2010، فمن المنتظر أن يعرف قطاع البناء والأشغال العمومية تحسنا، حيث أن 61% من رؤساء المقاولات يتوقعون ارتفاعا في الإنتاج و30% يتوقعون استقراره، فيما يتوقع 9% منهم انخفاضه.

كما تشير التوقعات الخاصة بقطاع الصناعة التحويلية، حسب تصريحات مسؤولي المقاولات، إلى أن الإنتاج سيعرف ارتفاعا خلال الفصل الثاني لسنة 2010 مقارنة مع الفصل السابق. و قد يهم هذا التحسن بالأساس " الصناعات الغذائية" و" المنتجات الكيماوية و الشبه كيماوية " و" منتجات مستخرجة من تحويل معادن المحجرة".

ومن جهة أخرى، يتوقع مسؤولي مقاولات قطاعي الطاقة والمعادن ارتفاعا في الإنتاج، وذلك بفضل الارتفاع المزدوج المتوقع في إنتاج "المعادن الحديدية" و"المعادن غير الحديدية" بالنسبة لقطاع المعادن و بتحسن أنشطة "تكرير البترول" و "الكهرباء" بالنسبة لقطاع الطاقة.

و فيما يخص التشغيل، فان مسؤولي المقاولات يتوقعون، بالنسبة للفصل الثاني من سنة 2010، ارتفاعا في عدد اليد العاملة المشتغلة في قطاع البناء والأشغال العمومية. بينما ينتظر أن يسجل انخفاض في عدد اليد العاملة المشتغلة في قطاعي الطاقة والمعادن. و يتوقع أن يشهد قطاع الصناعة التحويلية شبه استقرار في هذا العدد.